

أداء السياسة المالية في ظل العجز الموازي وسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر
- دراسة قياسية 2001-2018 -

Performance of fiscal policy and financing alternatives
in Algeria - Econometric study 2001-2018 -

جديدن لحسن¹

¹ المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - عين تموشنت، الجزائر، djelehcen2015@gmail.com

تاريخ النشر: 2019-12-23

تاريخ القبول: 2019-09-29

تاريخ الاستلام: 2019-07-26

ملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة اداء السياسة المالية وفعاليتها في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الجزائري خاصة بعد انهيار اسعار النفط واتباع سياسة التمويل غير التقليدي كحل مثالي لتمويل العجز الموازي وتحقيق الاستدامة في الاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع *ARDL* خلال الفترة الممتدة 2018-1990. توصلنا الى وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي والتضخم، وهذا يؤكد فرضية دورية السياسة المالية التي تعاني منها اغلبية الدول النامية، بينما الايرادات العامة ليس لها معنوية احصائية فهي لا تؤثر على الناتج الداخلي الخام، لكن تمارس اثرها عليا من خلال تأثيرها على حجم الانفاق العام. **كلمات مفتاحية:** اداء السياسة المالية، دورية السياسة المالية، التمويل غير التقليدي، نموذج *ARDL*، الاقتصاد الجزائري. **تصنيف JEL :** E62، E52، C3

Abstract:

The purpose of the study is to evaluate the performance of the financial policy and its effectiveness in achieving the general objectives of the Algerian economy, especially after the collapse of oil prices and the adoption of the unconventional financing policy. As an ideal solution to finance the deficit and ensure the sustainability of the Algerian economy, this was done through an econometric study using the *ARDL* model during the period 1990-2018.

The results of the study show that there is a positive relationship between public spending, economic growth and inflation, thus confirming the assumption of the periodicity of fiscal policy during which the majority of developing countries suffer, while public revenues have no statistical significance and they do not influence GDP, but exerts its influence through the impact on the size of public spending.

Keywords: Performance of fiscal policy, periodicity of fiscal policy, unconventional financing, *ARDL* model, Algerian economy.

JEL Classification: E62، E52، C 3

1. مقدمة:

يتفق الاقتصاديون على أن السياسة المالية في حقيقة الامر تكون غير دورية لان نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تبقى ثابتة خلال الدورة الاقتصادية، ففي فترة الرواج الاقتصادي ينخفض الإنفاق الحكومي وترتفع الإيرادات الحكومية نتيجة الزيادة في الاقطاعات الضريبية مما يعمل على تحقيق الاستقرار في الاسعار، بينما في الفترات السيئة والركود الاقتصادي ترتفع نسبة الإنفاق الحكومي وتنخفض الإيرادات الحكومية نتيجة انخفاض الاقطاعات الضريبية وتحفيز الاستثمار والنمو، أي اتباع سياسة انكماشية في فترات الانتعاش وسياسة توسعية في فترات الركود.

بينت العديد من الدراسات ان الدول النامية تعاني من دورية السياسة المالية، حيث تكون توسعية في الفترات الجيدة برفع حجم الانفاق العام نتيجة ارتفاع إيراداتها الضريبية التي تتأثر بصفة عامة على مورد رئيسي كالنفط، وتكون انكماشية في الفترات الجيدة نتيجة انخفاض إيراداتها الجبائية المرتبطة بتقلبات اسعار المواد الاولية، وهذا يؤدي الى عدم فعالية السياسة المالية في تحقيق اهدافها.

شهدت السياسة المالية في الجزائر تطورات وتغيرات جوهرية من أجل التكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، ودفع عجلة النمو والتطور للاقتصاد الوطني، وقد عرفت الجزائر العديد من التقلبات والاضطرابات الاقتصادية التي تعود إلى أسباب داخلية وخارجية أثرت على الوضعية المالية للدولة، فتطور السياسة المالية في الجزائر مرهون بعدة عوامل أبرزها العامل الاقتصادي المتمثل في تغيير الهيكل الاقتصادي، العامل الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية والعامل المالي المتمثل في الراحة المالية الناتجة عن عوائد قطاع المحروقات من النقد الأجنبي، وان السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازي مرهون أولاً بالإيرادات العامة خاصة الجبائية البترولية.

شهد الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة مند منتصف 2014 انخفاضا حادا بوتيرة متسارعة بسبب التراجع المستمر في أسعار النفط الذي يشكل نقطة ارتكاز للاقتصاد، حيث يمثل 60% من الميزانية العامة وما يعادل أكثر من 94% من عائدات التصدير، ومع تراجع أسعار النفط واجهت المالية العامة العديد من التحديات التي دفعت بالحكومة إلى انتهاج سياسة تقشفية (ترشيد النفقات)، وقد كان لهذا التراجع عدة تبعات أبرزها عجز الموازنة العامة (سجل 15% في 2015) وانخفاض الاحتياطي الأجنبي حيث فقدت الجزائر خلال الفترة ما بين (مايو 2014 وحتى يوليو 2017) ما يقارب 100 مليار دولار من النقد الأجنبي.

1.1 إشكالية البحث:

أدت كل هذه العوامل الى إقرار الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الغير المسبوقة كالجوء إلى أنواع جديدة من التمويل وإقرار منتجات مصرفية جديدة، حيث اعتمدت الحكومة التمويل الغير التقليدي للاقتصاد الوطني في إطار التعديل الجديد الذي يتضمنه قانون النقد والقرض، حيث امتدت على مدى خمسة سنوات سيعمل فيها البنك المركزي على تمويل الميزانية العامة بطريقة مباشرة عن الوسيط الماليين، وهذا ما سيسمح بدعم الاقتصاد الوطني لتجنب تكرار سيناريو الاستدانة، و من هنا يتمحور الإشكال الرئيسي في قياس أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط والبحث عن بدائل تمويل العجز الموازي

2.1 أسئلة البحث:

- ✓ ما مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر؟
- ✓ ها تعتبر السياسة المالية في الجزائر دورية؟

✓ ما هي بدائل تمويل العجز الموازي؟

3.1 فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية انطلقنا من طرح الفرضيات التالية:

✓ يوجد اثر وعلاقة طردية بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مما يؤكد فرضية دورية السياسة المالية.

✓ يوجد اثر وعلاقة عكسية بين السياسة المالية والتضخم في الجزائر.

✓ لا يعتبر التمويل غير التقليدي أفضل الحلول لتمويل العجز الموازي في الجزائر.

من اجل معالجة الاشكالية واختبار الفرضيات المطروحة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بغية الإحاطة بالجانب النظري وتحليل اداء السياسة المالية في الجزائر خاصة بعد انهيار اسعار النفط واتباع سياسة التيسير الكمي كحل لتمويل العجز الموازي، وقمنا بعرض السياسة المالية في الجزائر من خلال تحليل ادائها على مؤشرات الاقتصاد الكلي والتطرق الى البدائل المطروحة لتمويل العجز الموازي، وفي الاخير اختبار الفرضيات المطروحة من خلال دراسة قياسية لأداء السياسة المالية في الجزائر.

2. السياسة المالية في الجزائر

عرف صندوق النقد الدولي السياسة المالية بأنها الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيهها فعالا وتنفيذ الميزانية بشفافية مما يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي¹، وهي تهدف الى تحقيق الاستقرار في اداء الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التشغيل، التضخم، ميزان المدفوعات)، اما العجز الموازي فهو يعبر عن حالة الاختلال في توازن الميزانية العامة للدولة بسبب عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة المتزايدة².

يقصد بدورية السياسة المالية مسايرة المالية العامة بمختلف ادواتها نفقات وضرائب وتحويلات حكومية لاتجاهات الدورة الاقتصادية، حيث تكون توسعية في اوقات الانتعاش وانكماشية في اوقات الصدمات والركود³، وقد اثبت كل من (Gavin⁴ and Perotti, 1997)، دورية السياسة المالية في امريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1995 وقد فشلت في تحقيق النمو الاقتصادي، كما توصل (Buran, 2001) الى ان دورية السياسة المالية هي القاعدة في معظم الدول النامية.

توصل الاقتصاديون في العديد من الدراسات الى ان الدول النامية تعاني من سياسة مالية دورية نتيجة أزمات الدين في السوق الصاعدة وعدم التنوع في إيراداتها الجبائية التي تمر بارتفاع حجم الإنفاق والاقتراض، وتعود الاسباب الرئيسية في ذلك الى⁵:

✓ ضعف المؤسسات والفساد

✓ لعنة النفط

تحتل السياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية للجزائر نتيجة ضغط الطلب على الخدمات العمومية وغياب القطاع الخاص، وهي تعتمد بالدرجة الاولى على الجباية البترولية و قطاع المحروقات، وتبين العديد من الدراسات ان السياسة المالية دورية في الجزائر حيث ترتفع نسبة الإنفاق الحكومي وتنخفض نسبة الاقتطاعات الضريبية في أوقات الانتعاش الاقتصادي، بينما تنخفض نسبة الإنفاق الحكومي وترتفع نسبة الضرائب في أوقات الركود الاقتصادي.

1.2 تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي:

يتم تحليل استقرار الاقتصادي الكلي من خلال دراسة وضعية النمو، معدل البطالة، معدل التضخم و وضعية ميزان المدفوعات ويطلق على هذه المجموعة بالمربع السحري كالدور، وقد اثار تحليل النتائج الاقتصادية والاجتماعية الخاصة ببرامج التنمية المعتمدة في الجزائر (برامج الإنعاش الاقتصادي) جدلا واسعا بين المحللين والاقتصاديين، فمنهم من يرى أن هذه البرامج

حققت نتائج إيجابية من خلال التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية والتوازن الاقتصادي الكلي داخليا وخارجيا، وبين من يرى أن هذه النتائج ما هي إلا حالات مؤقتة وليست دائمة لافتقادها قاعدة اقتصادية صلبة، ومرتبطة بتحسين أسعار النفط فقط.⁶

جدول رقم (01): وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	00	02	04	06	08	10	12	14	16	17	18
معدل التضخم	0,3	1,4	3,6	2,5	4,8	4,3	8,89	2,9	6,39	5,59	4,26
معدل البطالة	28,9	25,7	17,7	12,3	11,3	10	10,97	10,2	10,2	11,99	12,14
معدل النمو	/	5,6	4,3	1,7	2	3,6	2,5	3,78	3,3	1,6	2,1
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	7,5	3,6	9,2	17,7	37	12,22	12,09	9,26-	27,03-	26,20-	22,05-

المصدر: البنك الدولي - <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic->

وضعية النمو الاقتصادي: يتضح لنا من خلال الجدول أن الزيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة ارتفاع أسعار النفط ساهم إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو.

✓ وضعية معدلات التضخم: عرفت معدلات التضخم تذبذبات عديدة ومعدلات مرتفعة في 2012، 2015، 2016 وهذا راجع للتوسع في الإنفاق الحكومي إثر تفعيل حركية الأسعار ورفع الأجور وانخفاض قيمة العملة.

✓ البطالة: عرف معدل البطالة انخفاضا حقيقيا من 28.9% إلى 10% سنة 2010 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة، غير أن هذا المعدل بدأ في الارتفاع ليبلغ 12.14% سنة 2018 وهذا ما يؤكد عدم وجود استراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايدة سنويا.

✓ توازن ميزان المدفوعات: يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تذبذبا واضحا خلال الفترة 2000-2014 قبل أن يعرف هبوطا بدءا عن النصف الثاني لسنة 2014، ويرجع هذا الارتفاع والانخفاض إلى عدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأخيرا انخفض هذا الرصيد إلى 14.7 مليار دولار سنة 2014 .

2.2 تحليل الميزانية العامة في ظل أسعار البترول (2000-2018)

يعتبر النفط المحرك الأساسي للتنمية في الجزائر، وقد شهد الإطار القانوني لهذا القطاع عدة تطورات من أبرزها قانون المحروقات 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 والأمر رقم 21/91 المعدل له⁷ والذي تزامن مع الأزمات الاقتصادية، بالإضافة لذلك لعب القانون رقم 07/05 المتعلق بالمحروقات 2005 دورا في تحرير قطاع المحروقات وإعادة هيكلة القطاع من الناحية القانونية والمؤسسية، وتم تعديله بموجب الأمر رقم 10/06 في 2006، وجاء بعد ذلك تعديل في سنة 2013 بإجراءات جديدة لتحفيز المستثمرين في هذا المجال.

تعتمد الميزانية العامة للدولة الجزائرية بصفة رئيسية على الجباية البترولية كمصدر رئيسي للتمويل، وتقدر الحصيلة الجبائية المتأتية من الموارد النفطية ب 65% من حجم الإيرادات العامة أما بالنسبة للصادرات فتقدر ب 98%، وقد عرف سعر النفط الجزائري في السوق العالمية عدة تذبذبات خلال سنة 2014، حيث بدأ في الانخفاض مع منتصف السنة⁸ واستمر إلى غاية الوقت الحالي، وقد كان لهذا الانخفاض نتائج سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مؤشرات كتسجيل عجز في الموازنة العامة ورصيد سلبي في الميزان التجاري وانخفاض قيمة العملة المحلية، ومن أهم العوامل التي أدت إلى انخفاضه⁹:

✓ إنتاج النفط الصخري بأمريكا الشمالية الذي ارتفع بحوالي 4,4 مليون برميل يوميا خلال الفترة (2008-2014).

✓ تراجع معدل النمو السنوي في اقتصاديات بعض الدول، خاصة الدول الأوروبية والصين وهو ما أدى إلى انخفاض في الطلب.

✓ اتساع الفجوة بين الطلب والعرض، وخاصة أمام إصرار بعض الدول المصدرة على إنتاج نفس الكمية للحفاظ على حصتها في السوق.

✓ الارتفاع التدريجي في مؤشر سعر صرف الدولار مقابل الأورو والعملات الأخرى.

لقد أثرت هذه العوامل على سعر النفط الجزائري بشكل واضح، وقد انخفض متوسط سعر النفط الجزائري في نهاية سنة 2014 إلى 62,9 دولار للبرميل، ومع هذا التراجع في قطاع المحروقات سجلت الجزائر سنة 2014 انتعاشا في النشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره 3,8% مقارنة ب 2013، كما قدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات سنة 2013 ب 7,1% بسبب الأداء الحسن في قطاع البناء والأشغال العمومية ونمو قطاع الخدمات، غير أن سنة 2014 شهدت تراجعا ووصلت نسبة النمو إلى 5,6% خارج المحروقات.

استمر تذبذب أسعار البترول في سنة 2015 وحتى بداية 2016، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على السياسة المالية للحكومة، وقد كان لهذا الانخفاض نتائج سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في مؤشراتهما كتسجيل عجز في الموازنة العامة ورصيد سلبي في الميزان التجاري وانخفاض قيمة العملة المحلية.

جدول رقم (2): تقلبات أسعار النفط، النفقات والإيرادات العامة للدولة (الوحدة: مليار دج)

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الرصيد الموازي	سعر البترول خام أوبك
2000	1178,1	1578,1	400	28,5
2001	1321	1505,5	184,5	24,85
2002	1550,6	1603,3	52,7	25,24
2003	1690,2	1974,4	284,2	28,96
2004	1832,5	2226,6	394,1	38,66
2005	1985,9	3081,7	1095,8	54,64
2006	2428,5	3582,3	1153,8	65,85
2007	3092,7	3688,5	595,8	74,95
2008	4175,7	5111	935,3	99,97
2009	4214,4	3672,9	-541,5	62,25
2010	4466,9	4393	-73,9	80,15
2011	5731,4	5703,4	-28	112,92
2012	7058,1	6339,3	-718,8	111,04
2013	6092,1	5940,9	-151,2	109,55
2014	6995,7	5738,4	-1257,3	100,75
2015	7656,3	5103,1	-2553,2	52,81
2016	7383,6	5042,2	-2341,4	44,76
2017	6883,2	5635,5	1297,7-	50,83
2018	8627,8	6714,2	1913,5-	50

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر من 2000 إلى غاية 2018، موقع منظمة الدول المصدرة للنفط

بالرغم من الانخفاض الطفيف المسجل في أسعار البترول نهاية 2001 بسبب أحداث 11 سبتمبر، إلا أن السوق النفطية تحسنت فيما بعد، لينعكس ذلك إيجابا على مداخيل الجزائر من المحروقات، إذ عمدت الجزائر إلى زيادة حجم

الإفناق العام بوضع العديد من الخطط التنموية بدءاً بمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) فالبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

في سنة 2009 شهدت أسعار البترول تدهوراً بسبب الأزمة المالية العالمية، ووصل متوسط السعر السنوي لحام أوبك إلى حوالي 61 دولاراً للبرميل، حيث انخفضت الجباية البترولية إلى حوالي 1500 مليار دينار جزائري وانخفضت الإيرادات العامة بنسبة 6,12% مقارنة بالسنة السابقة، وبالرغم من هذا الانخفاض فقد وصلت الحكومة سياستها التوسعية في سبيل دعم النمو الاقتصادي، زيادة الأجور، وقد لعب صندوق ضبط الإيرادات دوراً مهماً في تجاوز الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار البترول. في سنة 2013 انخفضت نسبة العجز نظراً لانخفاض النفقات العامة خاصة في جانب التسيير، إذ وصلت النفقات العامة إلى حوالي 6024 مليار دينار سنة 2013، أي بنسبة انخفاض قدرها 14,56% مقارنة بسنة 2012، يرجع ذلك إلى الانخفاض المسجل في التحويلات الجارية ونفقات الخدمات الإدارية وانخفاض في نفقات المستخدمين، بالإضافة إلى التعليمات المقدمة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد الإنفاق العام، أما نفقات التجهيز فقد عرفت هي الأخرى انخفاضاً سنة 2013 لتصل إلى حوالي 1892 مليار دج أي بنسبة انخفاض 16,8% مقارنة بسنة 2012، ويرجع ذلك إلى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 641,1 مليار دج سنة 2012 إلى 243,6 مليار دج سنة 2013¹⁰.

منتصف سنة 2014، عرفت أسعار النفط انخفاضاً حاداً وصل متوسط سعر خام برنت إلى 62.9 دولاراً للبرميل، بعد أن كان 105,87 سنة 2013، وقد انعكس هذا التدهور في السوق النفطية سلماً على وضعية مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية. لكن بالرغم من هذا التدهور في أسعار النفط وصلت الجزائر سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، خصوصاً مع اعتماد برنامج دعم للنمو الاقتصادي (2015-2019) بحيث إذ ارتفعت النفقات العامة سنة 2014 بنسبة 16%، خاصة بالنسبة لنفقات التجهيز التي ارتفعت بنسبة 32% مقارنة بسنة 2013، بينما تراجع نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لتصل إلى 18,5% سنة 2014¹¹.

أدى هذا العجز الممول بواقع 82,6% بالانقطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى انخفاض قوي في رصيده الذي انتقل من 4408,5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار في نهاية 2015، أي تأكل بـ 20% خلال سنة واحدة، وعند نهاية شهر سبتمبر 2016، بلغت النفقات العمومية 5494,5 مليار دينار، تقريباً نفس المستوى المسجل في التسعة أشهر الأولى من السنة السابقة، وخلال نفس الفترة من 2016 وصلت إيرادات الضريبة البترولية انخفاضها، حيث بلغت 1314 مليار دينار مقابل 1934,1 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2015. من جهته، عرف صندوق ضبط الإيرادات المزيد من التآكل في بداية سنة 2016، حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني، أي 740 مليار دينار، اعتباراً من نهاية شهر فيفري¹².

3. البدائل المطروحة لتمويل العجز الموازي

دخلت الجزائر في أزمة مالية بعد نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات في فبراير 2017، وقد تم اختيار اللجوء من قبل الحكومة إلى التمويل غير التقليدي والتمويل الإسلامي كبديل لتمويل العجز الموازي، وهذا من أجل تفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية على وجه الخصوص.

1.3 التمويل غير التقليدي

قامت السلطات الجزائرية باللجوء إلى طريقة جديدة لتمويل العجز في الميزانية والاستمرار في الإنفاق على البرامج المختلفة وقد سمّتها "التمويلات الداخلية غير تقليدية"، وتقول أنها ستلجأ إليها بصفة استثنائية وانتقالية لمدة 5 سنوات فقط.

التمويل غير التقليدي هو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون النقد والقرض، حيث صدر القانون الجديد للنقد والقرض الذي صادق عليه البرلمان في العدد 57 للجريدة الرسمية، يعدل ويتم هذا القانون الأمر الصادر في 2003 المتعلق بالنقد والقرض من خلال إدراج المادة 45 المكرر من الأمر رقم 11-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المكمل بالقانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 والتي تنص على أنه¹³ "بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة، للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار"

يهدف التمويل غير التقليدي إلى تغطية حاجيات تمويل الخزينة العمومية وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي، وعلى وجه الخصوص سندات القرض الوطني من أجل النمو وسندات الخزينة الصادرة مقابل شراء الدين البنكي لكل من سونلغاز وسوناطراك.

تسمح آلية التمويل غير التقليدي للخزينة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار في حال الحاجة، بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات أو التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي، وتعمل هذه الآلية على تعبئة موارد مالية استثنائية للخزينة ذات طابع انتقالي، حيث تم تحديد الفترة ب 5 سنوات ويقدر حجم الأموال المطبوعة في إطار التمويل غير التقليدي ب 2185 مليار دينار ما يعادل 19 مليار دولار أمريكي، في شكل أوراق نقدية مضمونة من قبل الدولة الجزائرية وفقا للمادة 45 أعلاه، وكان وزير المالية عبد الرحمن راوية قد أعطى أرقاما عن احتياجات الخزينة العمومية في تصريحات أدلى بها في 2 أكتوبر 2017 وهي 570 مليار دينار في عام 2017، 1815 مليار دينار في 2018، و 580 مليار في 2019¹⁴.

على صعيد آخر انتقد صندوق النقد الدولي، لجوء الحكومة الجزائرية إلى التمويل غير التقليدي كحل لسد العجز في الخزينة العمومية، وأكد على أن التجارب العالمية أثبتت أن هذا الحل لم يكن الأفضل بسبب تأثيراته السلبية الكبيرة على الاقتصاد، واعتباره خطرا على احتياطات البنك المركزي (بنك الجزائر) واستقلاليتها وأيضا مساهمته في ارتفاع معدلات التضخم¹⁵، ومن أهم المخاطر الناجمة في المستقبل عن توسع الدولة الجزائرية في استخدام هذا النموذج التمويلي¹⁶:

✓ التمويل الداخلي غير التقليدي يخلق الدين الحكومي فمع زيادة عجز الموازنة تزداد خدمة الدين على الحكومة، في حال انخفاض معدلات الفائدة ستكون الحكومة مرتاحة وإذا ارتفعت معدلات الفائدة ستكون الحكومة في وضعية مالية صعبة.

✓ خطر التضخم الناتج عن التمويل الداخلي غير تقليدي الذي ينتج من طبع نقود جديدة لسد العجز في الميزانية والاستمرار في الإنفاق حيث سترتفع الأسعار و تنخفض القدرة الشرائية للمواطن.

✓ كما أن هناك مخاطر أخرى تنجم عن لجوء الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي فإنها ستزاحم القطاع الخاص في الحصول على القروض وتتسبب في ارتفاع نسب الفائدة على القروض الضرورية للمشاريع التي يحتاجها المستثمرون و تنخفض نسب الفائدة على الودائع مما يجعل المواطن لا يدخر أمواله في البنك، كما أن الدين الحكومي يتسبب في ارتفاع الضرائب بدلا من تخفيض النفقات، ومن أكبر مخاطر لجوء الحكومة للاقتراض من البنك المركزي أنه يعمل على زيادة الإنفاق العمومي أكثر بكثير مما لو أن الاقتراض كان غير متوفر لها.

يبقى الحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية، كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه

الآليات المتقدمة، والبعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني إنجازاتها.

2.3 التمويل الإسلامي لعلاج العجز في الموازنة العامة

على غرار الجزائر تلجأ العديد من الدول للسحب من الاحتياطات لتغطية العجز أو الاقتراض الخارجي (الأسواق الدولية) وفي بعض الأحيان من السوق المحلية، فإذا كان العمل بالبدائل التقليدية يعتبر كوسيلة لجذب المدخرات وجمع الأموال وإدارتها فإنه لا يتفق مع الأحكام الشرعية و كان من الضروري البحث عن أدوات وأساليب جديدة لتمويل العجز.

شدد خبراء الاقتصاد خلال ملتقى بشأن الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضرورة تعديل قانون القرض والنقد بشكل يسمح بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية، ومدى أهمية توفير مختلف المنتجات الإسلامية في السوق المالية الجزائرية، خاصة وأن البلاد تعيش تحت وقع أزمة اقتصادية خانقة جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وتشهد إيرادات النفط -التي تشكل منذ سنوات 60% من تمويل الموازنة العامة- تراجعا حادا بالجزائر.

يرى المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية أن "كل الدول التي يرتبط اقتصادها بمورد واحد وهو النفط تأثرت بشكل بالغ"، واعتبر أن هذا الظرف مناسب للانطلاق في استغلال ما توفره الصيرفة الإسلامية التي تساعد هذه الدول على إيجاد موارد إضافية لتوظيفها في مشروعات التنمية الشاملة، كما ان الظرف الاقتصادي الذي تمر به الجزائر فرصة كبيرة للجهات الوصية لطرح سندات دين لآجال طويلة، وذلك في ظل وجود "كتلة نقدية كبيرة جدا غير موظفة في السوق المالية لأسباب تتعلق بموقف الناس الشرعي من المعاملات المصرفية التقليدية". وقد أعلنت وزارة المالية إصدار سندات بآجال بين ثلاث وخمس سنوات بهدف استقطاب رؤوس الأموال المحلية وتفادي اللجوء للمديونية الخارجية لتمويل المشاريع التنموية، ويتساءل العديد من الباحثين عن أسباب إصرار الحكومة على تجاهل المعاملات الإسلامية، رغم أن هذا الأمر برأيه "حق يكفله الدستور الذي تقول مادته الثانية إن الإسلام دين الدولة"¹⁷.

4. دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري

يقوم التحليل القياسي على استعمال تقنيات الاقتصاد القياسي الذي يختص بتطبيق النظرية الاقتصادية، الرياضيات، الأساليب الإحصائية و التنبؤ بالظواهر الاقتصادية، وقد ارتبط الاقتصاد القياسي بتحليل الحدار وقياس العلاقات ما بين المتغيرات الاقتصادية، ومن تم فإن الاقتصاد القياسي هو القياس في الاقتصاد إذ يعرف على أنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض الظواهر أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية، واعتمدنا في طريقة التقدير على الادبيات الخاصة بالاقتصاد القياسي المتمثلة في:

- ✓ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.
- ✓ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.
- ✓ تقدير النماذج باستعمال ARDL، وقد تم اختيار هذه الطريقة لأنها مناسبة عندما يكون عدد المشاهدات صغير والمتغيرات مستقرة او متفاضلة من الدرجة الاولى.

1.4 تحديد وضبط المتغيرات والنموذج:

سنحاول أن نحدد مجموعة من محددات السياسة المالية ذات الصيغة الاقتصادية الكلية مرتكزين أساس على ما توفر لدينا من معطيات خاصة ذات الصيغة الاقتصادية الكلية مرتكزين أساس على ما توفر لدينا من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري.

تعتمد هذه الدراسة القياسية في بياناتها على المتغيرات المدروسة والتي هي عبارة عن سلاسل زمنية لبيانات سنوية خلال الفترة 1990-2018 مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء والبنك المركزي و البنك الدولي. وقمنا باستخدام برنامج Eviews9.

سنحاول في دراستنا استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على اثر السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري حيث تتجلى اهداف السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة والتضخم وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، ومن اجل هذا نقوم باتباع المنهجية التالية:

✓ تقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام النموذج الذي يفسر الناتج الداخلي الخام بمحدداته المتمثلة في الإيرادات، النفقات العامة، التضخم وسعر النفط، وقد قمنا باستثناء بعض المتغيرات مثل الاستثمار، الصادرات والواردات لأن عدد المشاهدات صغير ولا يسمح بدمج كل المتغيرات في النموذج، والنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$PIB = f(G, T, IPC, OIL) \dots \dots \dots \text{(النموذج الأول)}$$

✓ قياس أثر السياسة المالية على التضخم من خلال النموذج المفسر للتضخم بمحدداته المتمثلة في الكتلة النقدية، النفقات العمومية وسعر النفط ويأخذ الصيغة التالية:

$$Ipc = f(m2, g, oil) \dots \dots \dots \text{(النموذج الثاني)}$$

2.4 نتائج الدراسة القياسية وتحليلها:

تبين نتائج الوصف الاحصائي للمتغيرات المدروسة الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (3): الاحصاء الوصفي للمتغيرات المدروسة

	CHO	G	IPC	M2	OIL	PIB	T	TC
Mean	18.74	37.61	9.24	122.51	48.04	103.0977	36.51997	63.781
Median	19.80	21.83	4.50	43.33	28.96	67.86383	25.51070	72.646
Maximum	29.80	91.03	31.70	1659.26	112.92	213.8100	81.75948	109.44
Minimum	9.80	11.48	0.30	16.72	12.85	41.76405	8.675542	8.9575
Std. Dev.	7.22	27.33	9.88	310.48	34.39	62.16643	24.90976	24.134
Skewness	0.04	0.71	1.25	4.73	0.75	0.588023	0.564149	-0.7098
Kurtosis	1.38	1.89	3.00	23.97	2.11	1.783521	1.850986	3.1013
Jarque-Bera	2.95	3.68	7.11	595.81	3.46	3.220767	2.917450	2.279
Probability	0.22	0.15	0.02	0.00	0.17	0.199811	0.232533	0.319
Observations	28	28	28	28	28	28	28	28

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 9

✓ يبين الانحراف المعياري، القيمة العظمى والدنيا للمتغيرات المدروسة وجود تشتت كبير للقيم عن متوسطها الحسابي، فقد عرفت جلها تقلبات كبيرة في قيمها خاصة في فترة التسعينيات مع بداية التوجه نحو اقتصاد السوق وبرامج التصحيح الهيكلي، كما يبين اختبار Jarque-Bera ان المتغيرات تتبع توزيع طبيعي باستثناء التضخم والكتلة النقدية.

تعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة غير أننا سوف نستخدم اختبار Augmented

Dickey-Fuller

جدول رقم (03): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (ADF)

القرار	القيم الحرجة			T statistique	قيمة	المتغير	
	%10	%5	%1				
غير مستقرة	-2.629906	-2.981038	-3.711457	-0.588700	Pib	Pib	
مستقرة	-2.632604	-2.986225	-3.724070	-4.563367	d(pib)		
غير مستقرة	-3.233456	-3.595026	-4.356068	-2.08944	Cho	Cho	
مستقرة	-2.632604	-2.986225	-3.724070	-3.848044	d(cho)		
غير مستقرة	-3.233456	-3.595026	-4.356068	-1.761820	Ipc	Ipc	
مستقرة	-3.238054	-3.60320	-4.374307	-5.201106	d(ipc)		
غير مستقرة	-3.233456	-3.595026	-4.356068	-1.496305	Oil	Oil	
مستقرة	-3.238054	-3.603202	-4.374307	-4.535073	d(oil)		
غير مستقرة	-2.629906	-2.981038	-3.711457	-1.383361	Tc	Tc	
مستقرة	-2.632604	-3.724070	-3.724070	-3.433299	d(tc)		
غير مستقرة	-3.233456	-3.595026	-4.356068	-1.898188	T	T	
مستقرة	-3.238054	-3.603202	-4.374307	-5.350201	d(t)		
غير مستقرة	-1.609329	-1.954414	-2.656915	0.669915	G	G	
مستقرة	-3.238054	-3.603202	-4.374307	-4.616100	d(g)		
غير مستقرة	-3.268973	-3.658446	-4.498307	1.255776	m2	m2	
مستقرة	-3.248592	-3.622033	-4.416345	-7.415594	d(m2)		

المصدر: من مخرجات برنامج 9 eviews

يبين اختبار الجذور الأحادية ADF ما يلي:

- ✓ القيمة المحسوبة لكل السلاسل الزمنية المدروسة T statistique أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5 %، وهذا يدل على رفض الفرضية العدمية ووجود جذور احادية، وبالتالي فان كل السلاسل الزمنية المدروسة غير مستقرة.
- ✓ القيمة المحسوبة لكل التفاضلات الأولى للسلاسل الزمنية المدروسة Tstatistique اصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5 %، وهذا يدل على قول الفرضية العدمية وعدم وجود جذور احادية، وبالتالي فان كل التفاضلات الأولى للسلاسل الزمنية المدروسة مستقرة، أي أن السلاسل الزمنية متفاضلة من الدرجة الأولى (1)I.
- يمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية إما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين ولكن يجب أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ويتميز هذا النموذج بالخصائص التالي:

- ✓ يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام.
- ✓ تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك.
- ✓ يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

- ✓ يمكن لهذا النموذج الفصل بين تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث نستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل و المدى القصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم اثر كل من التغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- ✓ تقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير.
- ✓ تعد معلماته المقدرة في المدى الطويل والقصير أكثر اتساقاً من تلك التي نجدها في الطرق الأخرى مثل جرانجر وجوهانسون.

جدول رقم (04): نموذج ARDL لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: pib				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (1,0,1,0,0)				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.566178	0.096459	5.869612	0.0000
G	0.646785	0.185653	3.483847	0.0025
OIL	0.787972	0.167227	4.712002	0.0002
OIL(-1)	-0.583097	0.123726	-4.712823	0.0002
T	0.153376	0.284058	0.539946	0.5955
IPC	-0.189277	0.105701	-1.790681	0.0893
C	8.115927	2.981425	2.722164	0.0135
R-squared	0.996895	Mean dependent var		104.6766
Adjusted R-squared	0.995915	S.D. dependent var		62.84303
S.E. of regression	4.016790	Akaike info criterion		5.843647
Sum squared resid	306.5574	Schwarz criterion		6.182365
Log likelihood	-68.96741	Hannan-Quinn criter		5.941186
F-statistic	1016.703	Durbin-Watson stat		2.003088
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews 9.

- ✓ احتمال F-statistic يؤكد ان النموذج ذو جودة عالية.
- ✓ R-squared يوضح ان النموذج له قدرة تفسيرية مرتفعة وله قابلية التطبيق في الواقع.
- ✓ احتمال T-Statistic يفسر معنوية كل المتغيرات المفسرة للنموذج، باستثناء الايرادات T والتضخم IPC.
- ✓ كما نلاحظ أن النفقات الحكومية لها معنوية احصائية وأثر ايجابي على النمو الاقتصادي، بحيث اذا ارتفعت النفقات الحكومية بـ 1% فان النمو الاقتصادي يرتفع بـ 0.64%، اما الايرادات فليس لها معنوية احصائية ولا يمكن تفسير اثرها احصائياً، ونستنتج من هذا وجود اثر موجب للسياسة المالية على النمو الاقتصادي من جانب النفقات فقط.
- بعد تقدير نموذج ARDL نتقل إلى الخطوة الموالية وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد الذي يعتبر الأساس للقيام بمنهج اختبار الحدود.

جدول رقم (05): نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (اختبار الحدود)

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.652074	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

يتضح من خلال اختبار منهج الحدود أن القيمة المحسوبة F-statistic أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي وبعض المتغيرات.

جدول رقم (06): تقدير العلاقة في المدى الطويل والقصير

العلاقة في المدى الطويل				
ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Original dep. variable: PIB				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0)				
Cointegration Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G)	0.664112	0.140221	4.736188	0.0001
D(OIL)	0.759543	0.128834	5.895512	0.0000
D(T)	0.180506	0.235282	0.767188	0.4524
D(IPC)	-0.311422	0.145043	-2.147103	0.0449
CointEq(-1)	-0.401710	0.089913	-4.467734	0.0003
العلاقة في المدى القصير				
$Cointeq = PIB - (1.4909 * G + 0.4723 * OIL + 0.3535 * T - 0.4363 * IPC + 18.7080)$				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

تبين نتائج الاختبار ما يلي:

✓ وجود علاقة تكامل مشترك واحدة معاملها سالب في الأجل الطويل، وتبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ (coint-1) 0.40% فالاختلالات في توازن معدل الناتج المحلي الخام في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية بنسبة تصحيح 0.40%.

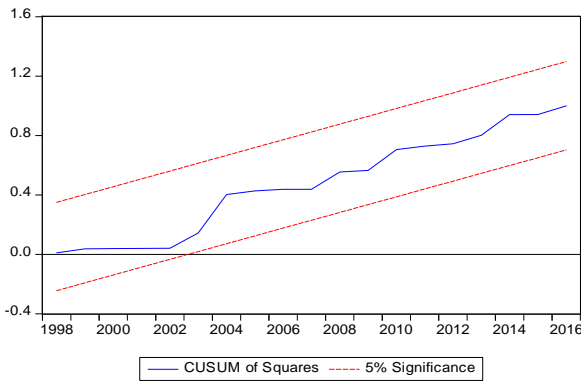
✓ كل المعاملات لها معنوية إحصائية باستثناء الإيرادات T، وهذا يدل على أن الإيرادات ليس لها أثر على النمو الاقتصادي.

✓ وجود علاقة طردية بين التغير في النفقات الحكومية والتغير في PIB حيث إذا ارتفع التغير في الإنفاق الحكومي ب 1% فإنه يرتفع التغير في PIB ب 0.66% في المدى الطويل أما الاثر في المدى القصير فيكون أكبر 1,49%، والعلاقة الطردية تدل على دورية السياسة المالية حيث تزداد النفقات الحكومية مع زيادة النمو أي في حالة الراج.

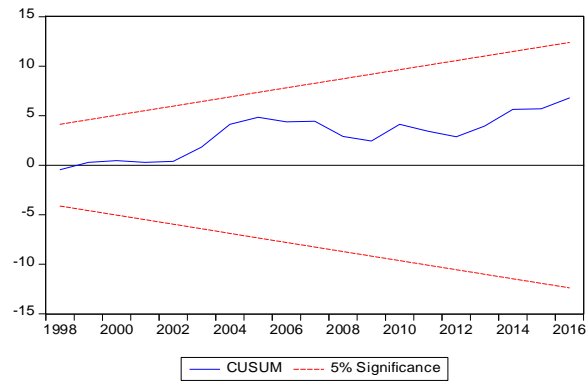
لأجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية للبيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM وCUSUMMQ الذي اقترحه كل من Brown وDublin وEvans سنة 1975 كما يوضحه الشكل:

الشكل رقم (02): اختبار CUSUMMQ



الشكل رقم (01): اختبار CUSUM



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews 9

✓ ان اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM بالنسبة للنموذج يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة، ليشير إلى الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%.

✓ نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMSQ، وهذا يدل على استقرار وانسجام في النموذج بين الأمد الطويل ونتائج الفترة القصيرة الأمد.

تقدير النموذج الثاني بواسطة نموذج الإبطاءات الموزعة ARDL الذي يدرس اثر السياسة المالية على التضخم

$$IPC = f(G, M2, OIL)$$

جدول رقم (07): نموذج ARDL لأثر السياسة المالية على التضخم

Dependent Variable: ipc				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (1, 1, 1, 0)				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.*
IPC(-1)	0.828050	0.141640	5.846150	0.0000
G	0.208966	0.281923	2.441214	0.0276
G(-1)	-0.344743	0.253554	-1.359642	0.1899
M2	-0.367171	0.213955	-1.716109	0.1024

M2(-1)	0.385651	0.189236	2.037943	0.0557
OIL	0.096610	0.105092	0.919291	0.3695
C	0.933882	2.755226	0.338949	0.7384
R-squared	0.798099	Mean dependent var		8.912308
Adjusted R-squared	0.734340	S.D. dependent var		9.929961
S.E. of regression	5.118117	Akaike info criterion		6.328254
Sum squared resid	497.7074	Schwarz criterion		6.666973
Log likelihood	-75.26731	Hannan-Quinn criter		6.425793
F-statistic	12.51757	Durbin-Watson stat		2.080457
Prob(F-statistic)	0.000010			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

تبين نتائج التقدير:

- ✓ احتمال F-statistic يؤكد ان النموذج ذو جودة عالية.
- ✓ R-squared يوضح ان النموذج له قدرة تفسيرية مرتفعة وله قابلية التطبيق في الواقع.
- ✓ احتمال T-Statistic يفسر عدم معنوية كل المتغيرات المفسرة للنموذج، باستثناء النفقات G والتضخم للفترة السابقة .IPC

✓ كما نلاحظ أن النفقات الحكومية لها أثر ايجابي على التضخم، بحيث اذا ارتفعت النفقات الحكومية ب1% فان التضخم يرتفع ب 0.2%، اما الايرادات فليس لها معنوية احصائية ولا يمكن تفسير لؤها احصائيا.

جدول رقم (08) : نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (اختبار الحدود)

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	3.684288	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

يتضح من خلال اختبار منهج الحدود أن القيمة المحسوبة F-statistic أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وبعض المتغيرات المدروسة.

جدول رقم (09): تقدير العلاقة في المدى الطويل

العلاقة في المدى الطويل				
ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Original dep. variable: PIB				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G)	0.210098	0.185473	2.432770	0.0271
D(M2)	0.363218	0.154381	2.352733	0.0296
D(OIL)	0.092013	0.096075	0.957721	0.3502
CointEq(-1)	0.172068-	0.079643	2.160481-	0.0437
العلاقة في المدى القصير				
Cointeq = IPC - (-0.7896*G + 0.1075*M2 + 0.5618*OIL + 5.4311)				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

تبين نتائج الاختبار ما يلي:

- ✓ وجود علاقة تكامل مشترك واحدة معاملها سالب في الأجل الطويل، وتبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ (coint-1) 0.17% فالاختلالات في معدلات التضخم في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية بنسبة تصحيح 0.17%.
- ✓ كل المعاملات لها معنوية إحصائية باستثناء تغيرات اسعار النفط D(OIL)، وهذا يدل على ان اسعار النفط ليس لها اثر على التضخم.
- ✓ وجود علاقة طردية بين التغير في النفقات الحكومية والتغير في التضخم حيث إذا ارتفع التغير في الإنفاق الحكومي ب 1% فإنه يرتفع التغير في التضخم ب 0.21% في المدى الطويل اما الاثر في المدى القصير فيكون سالب ب 0.78%.
- ✓ وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية والتضخم.

4. تحليل النتائج:

من خلال دراستنا لأداء السياسة المالية في الجزائر في ظل العجز الموازي وسياسة التمويل غير التقليدي باستخدام نماذج ARDL في الفترة الممتدة من 1990-2018 جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

يؤثر الإنفاق الحكومي على الناتج الداخلي الخام في المدى القصير والطويل وبأثر ضعيف، حيث إذا ارتفع التغير في الإنفاق الحكومي ب 1% فإن التغير في PIB يرتفع في المدى الطويل ب 0.66%، ويتم تفسير العلاقة الطردية بينهما بدورية السياسة المالية في الجزائر، فانخفاض اسعار النفط يؤدي الى انخفاض الإيرادات الجبائية مما يفرض على الحكومة تخفيض الإنفاق الحكومي واتباع سياسة انكماشية وهذا يؤثر سلبا على النمو والناتج الداخلي الخام، ويحدث العكس في حالة ارتفاع اسعار النفط، وهذا يؤكد صحة الفرضية الاولى.

الإيرادات العامة ليس لها معنوية احصائية فهي لا تؤثر على الناتج الداخلي الخام، لكن تمارس اثرها عليه من خلال تأثيرها على حجم الإنفاق العام، حيث تؤكد الدراسات التطبيقية على وجود علاقة طردية بينهما فارتفاع الإيرادات الجبائية يؤدي الى ارتفاع الإنفاق العام، وهذا ايضا يؤكد فرضية دورية السياسة المالية.

صحة الفرضية الثانية فالنفقات الحكومية تؤثر على التضخم، حيث اذا ارتفعت النفقات الحكومية بـ 1% فان التضخم يرتفع في المدى الطويل بـ 0.21%، اما في المدى القصير فالعلاقة عكسية وهو اثر ضعيف، وهذا يفسر ان الزيادة في الانفاق العام تؤدي الى ارتفاع مستوى التضخم في المدى الطويل، خاصة اذا تم تمويل الزيادة في النفقات العامة عن طرق التمويل غير التقليدي بالزيادة في العرض النقود الذي يؤثر ايجابيا على التضخم في الفترة القصيرة والطويلة، مما يؤدي حتما الى ارتفاع التضخم الى مستويات كبيرة وانهايار القدرة الشرائية،

الايادات الجبائية ممثلة بسعر النفط ليس لها معنوية احصائية ولا يمكن تفسير لؤها على التضخم احصائيا، لكنها تمارس اثرها من خلال تأثيرها على النفقات الحكومية اذا اخذنا بصحة فرضية دورية السياسة المالية.

ضعف أداء السياسة المالية في الجزائر، فالسياسة المالية المنتهجة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الزيادة في النمو والتشغيل لم يكن أثر كبير، وهذا راجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والقطاع الخاص، مما أدى إلى تحويل الإنفاق إلى إنشاء الهياكل القاعدية، كما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات.

5. خلاصة:

ضع في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل إليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث، وافاق البحث إن وجدت.

عملت السياسة المالية المنتجة ضمن السياسة الاقتصادية في الجزائر على تحقيق استقرار على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة في الالفية الثالثة مع بداية سنة 2001، وقد حققت نتائج جيدة نتيجة تحسن اسعار النفط، حيث فاقت مداخيلها 1000 مليار دولار خلال هاته الفترة، ليصل حجم الاحتياطات الى اكثر من 190 مليار دولار وانخفاض في المديونية الخارجية الى اقل من 5 مليار دولار و استقرار في قيمة العملة بين 75 و 79 دينار للدولار الواحد، كما استقرت مستويات الاسعار في نسب لم تتجاوز 4% الا في بعض السنوات نتيجة الازمة المالية العالمية (2009، 2012)، كما تجاوزت معدلات النمو 5% لتصل نسبة البطالة الى اقل من 10%.

انهارت اسعار النفط فانهارت السياسة الاقتصادية مع اواخر 2014 الى غاية نهاية 2018 في ظرف 4 سنوات والتي نتج عنها عجز في ميزان المدفوعات يقارب 30 مليار دولار سنويا وانخفاض حجم الاحتياطات الى اقل من 80 مليار دولار، وسياسة مالية انكماشية قائمة على ترشيد النفقات العمومية، ليرتفع معدل البطالة الى اكثر من 12%، ومعدلات نمو لم تتجاوز 3%، وعجز في الموازنة العامة تجاوز 2000 مليار دينار (حوالي 20 مليار دولار) ما أدى الى استنفاد رصيد صندوق ضبط الموازنة العامة، اضافة الى انهيار قيمة العملة من 80 الى 120 دينار للدولار الواحد ليتجاوز معدل التضخم 6% سنويا.

لم تحقق الحلول المقترحة نتائجها المرجوة فسياسة التمويل غير التقليدي كانت مجرد حل ظرفي لتمويل العجز في الموازنة العامة، ادت الى ارتفاع حجم المديونية الداخلية وارتفاع معدلات التضخم مما يؤثر سلبا على القلوة الشرائية لأصحاب المداخيل الثابتة، وحتى التمويل الاسلامي لم يتم توجيهه بطريقة سليمة لخدمة التنمية والاستثمار الحقيقي ولم يساهم في استقطاب الكتلة النقدية الموجودة خارج المنظومة المصرفية.

توصلت الدراسة القياسية العلاقة الطردية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي والتضخم، وهذا يؤكد فرضية دورية السياسة المالية التي تعاني منها الدول المالية، وهذا راجع لعدم تنوع مصادر ايراداتها واعتمادها على الجبائية البترولية، اضافة الى ضعف القطاع الخاص والاعتماد بالدرجة الاولى على القطاع العام لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

- من اهم التوصيات المقدمة لتفعيل اداء السياسة المالية وصولا الى تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل في سياستها الاقتصادية بصفة عامة وسياستها المالية بصفة خاصة هي:
- ✓ التنوع في اليرادات الجبائية من خلال تنوع الاقتصاد ورد الاعتبار للجباية العادية بتوسيع الأوعية الضريبية بما يعمل على زيادة المردودية المالية.
 - ✓ توجيه وترشيد الإنفاق العام من خلال تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية.
 - ✓ التسيير الأمثل لصندوق ضبط الإيرادات بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة، حيث يجب دعمه بترتيبات مؤسسية تعزز معايير المصادقية، الشفافية والمساءلة.
 - ✓ تطوير النظام المالي من خلال تبني تقنيات التمويل الاسلامي والصيرفة الإلكترونية، وتفعيل السوق المالي وتقليص تدخلات الوصاية لزيادة المنافسة.
 - ✓ العمل على تنوع الاقتصاد الوطني واحلال الواردات بالمنتجات الوطنية.
 - ✓ اعطاء استقلالية للبنك المركزي في توجيه السياسة النقدية.
 - ✓ مراجعة سياسة الدعم وتوجيهها نحو الفئات ذوي الدخل الضعيفة، وخصوصة المؤسسات العمومية الفاشلة.
 - عدم ترك العملة للمضاربة في السوق الموازي، وتبني نظام صرف واضح المعالم يهدف الى المحافظة على قيمة العملة.

6. الهوامش والإحالات:

- ¹ إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية على دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص30.
- ² حلمي إبراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975-2000)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، 2004، ص71.

³ Florence Huart, **Economie Des Finances Publiques**, Dunod, Paris, 2012, P 164

⁴ Micheal Gavin, Roberto Perotti, **Fiscal Policy in Latin America**, NBER Macroeconomics Annual, U.S.A, Volume 12, 1997, p 08

⁵ اسحاق خديجة، سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، ص74

⁶ تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التحوُّل الاقتصادي، البنك الدولي، أبريل 2018، اطلع عليه يوم: 20 افريل 2019 من الموقع <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-economic-monitor-april-2018-economic-transformation>

⁷ الأمر رقم 21/91 المعدل لقانون المحروقات 14/86.

⁸ انيسة بن رمضان، تطاير اسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول دراسة حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 9، 2015، ص20-24

⁹ احمد ضيف، نسيم بن يحيى، تقويم تطور السياسة المالية في الجزائر من 1962 الى 2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 7، العدد 7، افريل 2017، ص162-164

¹⁰ التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص92، اطلع عليه يوم 15 مارس 2019 من الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf>

- ¹¹ تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر توجهات سنة 2015، ديسمبر 2015، ص10، اطلع عليه يوم 15 مارس 2019 https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/discours_apn22032016.pdf
- ¹² تدخل محافظ بنك الجزائر في المجلس الشعبي الوطني، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 و 9 اشهر من سنة 2016 وسياسة التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، ص(9-10)، اطلع عليه يوم 15 مارس 2019 من الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouverneur_apn_janvier2017ar.pdf
- ¹³ القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد والقرض المكمل بالقانون رقم 17-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، ص04.
- ¹⁴ العشي وليد، صديقي احمد، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المركز الجامعي ميله، الجزائر، المجلد 2، العدد2، جوان 2018، ص 258-260.
- ¹⁵ هدى هذباء يونس، ماجدة مدوخ، اثر سياسة التيسير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، ص 340-342.
- ¹⁶ صاري علي، تقييم فعالية سياسة التيسير الكمي في تخفيف اثر الازمات، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، سبتمبر 2018، ص 176-177.
- ¹⁷ حفوطة الامير عبد القادر، زيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الاسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية تجرّبي السودان وماليزيا نموذجا، مجلة البحوث المالية والمحاسبية، جامعة ميله، الجزائر، العدد 04، 2017، ص 81-84.